"صادرناه بملاليم واستوردناه بملايين "مصر تبدأ التشغيل الفعلي لسفينة "تغويز" الغاز المسال الأسبوع المقبل

الأربعاء 26 يونيو 2024 07:50 م

تعتزم وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية بدء التشغيل التجاري الفعلي لسفينة إعادة "تغويز" الغاز المسال "هوج جاليون" الأسبوع المقبل، ليتبعها تغويز أول شحنة مستوردة من الغاز المسال.

وقال مسؤول حكومي، في تصريحات مع "العربية Business" إن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" بصدد تغويز أولى شحنات الغاز المسال التي تم التعاقد عليها من السوق الفورية العالمية، ووصلت إلى مصر منتصف الشهر الجاري، والتي ستتولى سفينة "هوج" تغويزها ثم إعادة ضخها بالشبكة القومية للغاز.

موضحا أن التشغيل التجريبي لسفينة التغويز بدأ منذ بداية الأسبوع الجاري وتستمر حتى أواخر يونيو.

وكانت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" وقعت عقدًا مع شركة هوج النرويجية (Galleon) لاستئجار سفينة إعادة التغويز هوج جاليون (Hoegh Galleon)، ووصلت السفينة في 13 يونيو الجاري إلى العين السخنة على بعد نحو 43 كيلومترًا جنوب مدينة السويس.

بحسب المسؤول ستتولى الشركة تغويز شحنتين من الغاز المسال خلال الأسبوع الأول من يوليو المقبل لتعويض النقص الحالي في إمدادات الغاز لمحطات الكهرباء ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات واللازم لإتمام العمليات التشغيلية بكلا القطاعين، إذ بمقدور السفينة توفير ما يقارب 500 مليون قدم مكعبة غاز يوميًا للسوق المحلية ما يُعزز من قدرة وزارة البترول المصرية على الوفاء بالطلب المحلي المتنامي على الغاز خلال أشهر الصيف وحل جانب من أزمة تخفيف أحمال الكهرباء بالبلاد.

أضاف المسؤول أن السفينة ستستقبل ثان شحنات الغاز المستورد من السوق الفورية بداية يوليو المقبل. إذ تتبع وزارة البترول المصرية مبدأ الجدوى الاقتصادية في استيراد المشتقات النفطية لتزويد وزارة الكهرباء بالوقود اللازم لتوليد الطاقة حيث تكثف استيراد المازوت أو الغاز أيهما أرخص عالميًا لتقليص تكاليف الاستيراد.

توقع المصدر أن تساعد واردات مصر من الغاز المسال الإسرائيلي بجانب سفينة إعادة التغويز في سد الفجوة الحالية في استهلاك مصر من الغاز خلال أشهر الصيف التي يتزايد فيها الطلب على الكهرباء.

تابع المسؤول أن وزارة البترول المصرية تعتزم زيادة حجم إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي خلال 2024-2025 ارتكازا على مزايدات البحث والاستكشاف التي طُرحت مؤخرا على الشركاء الأجانب، وقرب بدء الإنتاج من عدد من مناطق الامتياز بالبحر الأحمر التي جرى ترسيتها في 2023 على شركات عالمية عاملة في مصر.